

مدنيو ومتمردو السودان يتوافقون على أولوية السلام

✶ الخرطوم - أكد التحالف المدني

في السودان الخميس اتفائه مع شركائه من قادة الحركات المتمردة على العمل سويا من أجل تحقيق "سلام شامل" في مناطق النزاع بالبلاد، بعد أن أبدت هذه المجموعات المسلحة تحفظات على اتفاق لتقاسم السلطة مع المجلس العسكري الحاكم.

ووقع التحالف المدني الممثل في قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الحاكم اتفاقا لتشكيل مجلس عسكري مدني مشترك يؤسس لإدارة انتقالية تدير البلاد لمرحلة تستمر 39 شهرا، وهو مطلب رئيسي للمحتجين، لكن ثلاث مجموعات مسلحة أعضاء في حركة الاحتجاج عارضت الاتفاق، معتبرة أنه فشل في إبراز أولوية إحلال السلام في مناطق الصراع الثلاث؛ دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

واستدعى الأمر سفر مجموعة من قادة الاحتجاج إلى أديس أبابا لعقد مباحثات مع شركائهم المتمردين. وبعد أيام من المباحثات المكثفة أعلنت حركة الاحتجاج الخميس التوصل لاتفاق.

وأعلن تجمع المهنيين السودانيين الذي أطلق حركة الاحتجاجات في ديسمبر الماضي، في بيان على صفحته على فيسبوك أن "الاتفاق ناقش قضايا الحرب والسلام الجهرية وجذور المشكلة السودانية".

وأوضح أن "قوى الحرية والتغيير تهدد عبْره إلى فتح الطريق واسعا من أجل الوصول إلى اتفاق سلام شامل مع كافة حركات الكفاح المسلح"، مؤكدا أن "الاتفاق" يهدف للوصول للسلام الشامل بصورة عاجلة فور البدء في عملية الانتقال إلى الحكم المدني.

وقال التجمع إن الاتفاق الذي يحمل اسم "إعلان أديس أبابا" يهدف الإسراع في تشكيل السلطة المدنية الانتقالية. وأشار إلى أن "أولى مهام السلطة المدنية الانتقالية تحقيق اتفاق سلام شامل يبدأ بإجراءات تمهيدية عاجلة تم الاتفاق عليها تعمل على خلق المناخ المؤاتي للسلام".

وأوضح التجمع أن الحركات المتمردة المسلحة التي تطلق على نفسها الجبهة الثورية "توافقت مع قوى الحرية والتغيير حول الانتقال إلى السلطة المدنية والربط العضوي بينها وبين قضايا السلام".

ومن جهته قال نور الدائم محمد طه، أحد ممثلي الحركات المتمردة، المنضويين ضمن الجبهة الثورية في أديس أبابا "بهذا الاتفاق سنكون متحدين، سنكون أكثر قوة. هذا الاتفاق سيعم انتقال السلطة من حكومة عسكرية إلى حكومة مدنية".

وتابع "هذه أول مرة في التاريخ أن يعالج اتفاق الأسباب الجذرية للنزاعات في السودان". وتقاتل هذه الحركات المسلحة نظام الرئيس المعزول عمر البشير منذ سنتين في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

هل تجازف تركيا بعملية في شرق الفرات دون غطاء أميركي أو روسي

وزير الدفاع التركي يطالب واشنطن برد فوري على مقترحات أنقرة للمنطقة الآمنة



جلية تركية على الحدود السورية

روسيا للسيطرة على شرق الفرات لعدة اعتبارات بينها أن ذلك يتعارض واهدافها القائمة على استعادة الحكومة السورية كامل سيطرتها على البلاد، فضلا عن كون شرق الفرات بالذات يشكل عصب هذه الدولة بصعوبة هضم ما أقدمت عليه السورية وأهم منابع الغاز.

والى جانب ذلك تترك موسكو أن استفزاز الولايات المتحدة بهذا الشكل سيؤدي إلى تعقد المشهد مجددا وهي تترك أن لا سلام حقيقيا في هذا البلد دون التوصل لتوافقات مع واشنطن.

ويحذّر مراقبون فرضية أن تتم عملية مساومة بين موسكو وأنقرة بشأن إلب وشرق الفرات مقلما جرى في السابق حينما سلمت تركيا وجماعاتها السابقة الجهادية الغوطة الشرقية للنظام، مقابل الحصول على ضوء أخضر روسي لاحتلال عقيرين ذات الغالبية الكردية في ريف حلب.

ويعتبر المراقبون أن الوضعية مختلفة تماما وبالتالي فإن عملية التهويل التركي الجارية والتهديد بشن عملية شرق الفرات لا تعدو كونها للترويج الداخلي وللضغط على واشنطن التي يستبعد أن تخضع للابتزاز التركي، خاصة وأن استراتيجيتها في سوريا تقوم أساسا على الحليف الكردي.

بهذه الخطوة دون الحصول على غطاء أميركي، وأنه بعد تحدي الولايات المتحدة من خلال شراثها أس 400، لن تقدم على خطوة استفزازية أخرى تضعها في مواجهة مباشرة مع واشنطن، التي تحاول بصعوبة هضم ما أقدمت عليه أنقرة بشراثها لمنظومة الدفاع الجوية الروسية.

وقال عضو في حزب سوريا المستقبل فرع عقيرين محمد رشيد إن التهديدات التركية "هي لصف الانفجار عن الأزمة الداخلية التي تشهدها تركيا، والجميع يعلم بأن تركيا تعيش أزمتا داخلية بعد شراثها لمنظومة أس 400 وتقيبها عن الغاز في البحر المتوسط".

وأعبر رشيد في تصريحات لوكالة "هاوار" الكردية بأن جولات جيمس جيفري ومسؤولين أميركيين "هي لإشعار تركيا بأنه ليس لها دور في المجال الذي تتخبط فيه، فلا يمكن لتركيا أن تأخذ مسارا لنفسها دون الرجوع إلى التحالف الدولي وروسيا".

وعقب رشيد على الاجتماع الذي جمع إسرائيل وروسيا والولايات المتحدة في وقت سابق قائلا "في ذلك الاجتماع أجمعت الأطراف على إخراج تركيا وإيران من سوريا وإبعادهما عن المنطقة".

ومن الصعب أن تجد تركيا دعما من

الشعب من البلدة الواقعة في شمال سوريا. وأضاف "ينبغي أن نتوصل إلى اتفاق بشأن المنطقة الآمنة في أقرب وقت ممكن لأن صبرنا نفذ". وقال أيضا إن اجتماع مسؤولين من الجيش الأميركي مع قائد بوحداث حماية الشعب الكردية الاثنين، وهو اليوم نفسه الذي أجرى فيه جيفري محادثات في وزارة الخارجية، يشير إلى أن واشنطن لا تتعامل بنية صادقة.

وكان الوزير التركي قد صرح الاثنين أنه إذا لم يتم إنشاء المنطقة الآمنة في شمال سوريا وإذا استمرت التهديدات ضد تركيا فسوف تبدأ أنقرة عملية عسكرية شرقي نهر الفرات، وهي خطوة هددت أنقرة باتخاذها في ما سبق.

ويخشى الأكراد من أن تقدم على تنفيذ تهديدها مستغلة انشغال الغرب والولايات المتحدة بالصراع مع إيران، وما يزيد من مخاوفهم كم التعزيز العسكري الذي استقدمته أنقرة إلى الحدود السورية، حيث أنه ليس متوقعا أن يكون هذا الحشد موجها لمناصرة الجماعات الجهادية في إلب وضواحيها ضد روسيا.

في المقابل فإن محللين وسياسيين يعتبرون أن تركيا ليست في وضع داخلي أو إقليمي يسمح لها بالمجازفة

تقودها وحدات حماية الشعب الكردية التي تصنفها أنقرة منظمة إرهابية. وقامت تركيا في الفترة الأخيرة بإرسال حشود عسكرية إلى الحدود مع سوريا ملوحة بشن عملية عسكرية شرق الفرات في حال لم تستجب الإدارة الأميركية لمطالبها، في علاقة بالمنطقة الآمنة التي كان طرحها الرئيس دونالد ترامب كحل وسط بين الأكراد وتركيا عقب إعلانه في ديسمبر الماضي سحب القوات الأميركية من الأراضي السورية.

وقال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو عقب اجتماعه بجيفري الأربعاء إن الاقتراحات الأميركية الجديدة المتعلقة بالمنطقة الآمنة في شمال سوريا لا ترضي تركيا، مضيفا أنه ينبغي التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن في أقرب وقت ممكن لأن صبر أنقرة قد نفذ.

وخلال مؤتمر صحافي في أنقرة قال أوغلو إن البلدين لم يتفقا على مدى عمق المنطقة ومن ستكون له السيطرة عليها وما إذا كان سيتم إخراج وحدات حماية الشعب بالكامل منها.

وأوضح جاويش أوغلو "لدينا انطباع بأنهم يريدون الدخول في عملية مماثلة هنا مثلما حدث في منيج"، في إشارة إلى خارطة طريق اتفق عليها في العام الماضي لإخراج وحدات حماية

تركيا صعدت في الفترة الأخيرة من تهديداتها باجتياح شرق الفرات خاصة بعد تحركات أميركية في الفضاء الأوروبي لإقناع شركائها بإرسال قوات برية للمنطقة، ويعتقد كثيرون أن التهويل التركي الجاري ليس الهدف منه سوى الضغط على واشنطن، حيث أنها في ظل الوضع الإقليمي والداخلي لا يمكن لأنقرة الإقدام على هكذا مغامرة.

✶ دمشق - أعلنت وزارة الدفاع التركية

أن الوزير خلوصي أكار اجتمع الخميس مع مسؤولين عسكريين لبحث عملية محتملة في شرق الفرات بعد يوم من تحذير أنقرة من أنها ستتحرك إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن منطقة آمنة مزمعة.

ونقلت الوزارة عن أكار قوله في بيان "نقلنا أراءنا وطلباتنا إلى الوفد الأميركي الذي جاءنا. نتوقع منهم تقييمها والرد علينا فورا". وأضاف "أكدنا لهم من جديد أننا لن نتغاضى عن أي تأخير، وأنا سنباذر بالفعل إذا اقتضت الضرورة".

ويتشكك كثيرون في إمكانية أن تقدم أنقرة بشكل منفرد وبدون غطاء أميركي أو روسي على عملية جديدة تستهدف شرق الفرات الذي يشكل ربع المساحة السورية وتسيطر عليه قوات سوريا الديمقراطية الشريك الرئيسي للتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

ويعتبر هؤلاء أن الحشد العسكري والتصعيد الدبلوماسي التركي هدفهما الضغط على الولايات المتحدة، خاصة وأن الأخيرة قد نشطت اتصالاتها في الفترة الأخيرة مع حلفائها الأوروبيين لإرسال قوات برية يراد لها أن تتولى إدارة المنطقة الآمنة الموعودة في الشمال السوري.



وقالت تركيا الأربعاء إن صبرها على الولايات المتحدة نفد في المحادثات المتعلقة بإقامة المنطقة الآمنة، عقب اجتماع مسؤولين أترك بوفد أميركي يقوده المبعوث الخاص إلى سوريا جيمس جيفري في أنقرة. وتشعر تركيا بالغضب من الدعم الأميركي لقوات سوريا الديمقراطية التي

اليسار الإسرائيلي يجمع شتاته لمنازلة اليمين في انتخابات الكنيست

«ميرتس» و«إسرائيل الديمقراطية» يراهنان على الكتلة العربية

أنا حقا اتحمل مسؤولية كل شيء حدث خلال فترة رئاستي للوزراء". وأضاف "ما من مكان في العالم، ولا بأي حال من الأحوال، تقتل الشرطة المواطنين خلال احتجاجاتهم، اعتذرت وأعتذر للأسر".



وتعتبرت تمار زانديبرغ آنذاك أن على اليسار أن يعتمد على أصوات العرب قائلا "منذ الآن فصاعدا، على اليسار الاعتماد عليهم بصورة أكبر. وفي المستوى الأكثر سياسية وانتخابيا، إذا لم يُنشى معسكر الوسط-يسار شراكات مع الجمهور العربي، فإنه لن يستطيع العودة إلى الحكم.

تتقاطع مصالحه مع تحالف أبيض أزرق الذي يقوده الجنرال السابق بيني غانتس الوافد الجديد على الساحة السياسية والذي كاد أن يحدث المفاجأة في انتخابات أبريل حيث حصل على المرتبة الثانية. ويقول متابعون إن تحالف ميرتس وإسرائيل الديمقراطية سيركّز في هجمات الائتلاف الحكومي الذي يقوده ليكون ومن جهة استقطاب الإقلييات، ومنهم عرب إسرائيل.

وفي خطوة بدت لأغراض انتخابية اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك لعائلات شبان عرب، قتلوا برصاص الشرطة الإسرائيلية في مظاهرات اندلعت في قرى ومدن "عربية فلسطينية"، في إسرائيل، في أكتوبر من عام 2000.

ويطلق المواطنون العرب على تلك الحادثة اسم "هبة أكتوبر"، حيث قتل فيها 13 شابا عربيا، في مظاهرات اندلعت احتجاجا على اقتحام رئيس الوزراء الأسبق أرييل شارون للمسجد الأقصى. وقال باراك الذي شغل منصب رئاسة الحكومة بين 1999 و2001، في حديث لهيئة البث الإسرائيلية هذا الأسبوع

واعتربت زعيمة حزب "ميرتس" السابقة، تمار زانديبرغ، في تغريدة عبر صفحتها على موقع "تويتر"، "أن تحالف حزبي 'ميرتس' و'إسرائيل الديمقراطية'، خطوة دراماتيكية للقوية اليسار الإسرائيلي وتوسيع الصفوف التي نستحقها وتعزيز مواقف العدل والمساواة بشكل كبير".

ويرى مراقبون أن التحالف الوليد من شأنه أن يكون نواة لائتلاف أوسع قبل وما بعد الاستحقاق، وربما قد

دخل الاستحقاق منفردا قد لا يحصل على ما يكفي من الأصوات وبالتالي خسارة أصوات الآلاف من أنصار الجناح اليساري مما يعرقل فرص تشكيل كتلة قوية من يسار الوسط في البرلمان المقبل. وتشير استطلاعات الراي إلى أن حزب إيهود باراك الجديد "إسرائيل الديمقراطية" الذي تشكل أواخر يونيو لن يتمكن من الحصول وحده على النسبة المطلوبة (3.5 بالمئة) لدخول البرلمان المقبل.



عودة من بعيد

الإعلان عن تحالفه مع ميرتس والنائب ستاف شافير المنشق عن حزب العمل. ورغم أنه من المستبعد أن ينجح التحالف اليساري الوليد في منازلة ليكون وزعيمه نتنياهو، بيد أنه قد يحقق نتائج تحول له تشكيل قوة معارضة مقلقة داخل الكنيست.

ويعتبر محللون أن المزاج الإسرائيلي لا يزال ينحس صوب اليمين المتطرف رغم ما يلاحق الأخير من انتقادات تطال المعبر عنه نتنياهو الذي يقود البلاد منذ سنوات.

ويواجه نتنياهو، الذي يشغل منصبه منذ عشر سنوات، جلسة تمهيدية في أكتوبر مع التحالف العام الذي أعلن أنه ينوي توجيه الاتهام له بالاحتيال والرشوة من واقع 3 تحقيقات في الفساد. ونفى نتنياهو (69 عاما) ارتكاب أي مخالفات. وفي نهاية الأسبوع الماضي أصبح صاحب أطول فترة في مقعد رئاسة الوزراء في إسرائيل. وقال باراك إنه عاد إلى المشهد قبل الانتخابات البرلمانية لإنهاء ما وصفه بقيادة نتنياهو "الفاسدة". ويسرد باراك أن تحقيق نتائج في الاستحقاق الانتخابي يفرض الدخول في تحالفات، ذلك أنه في حال

✶ تل أبيب - أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك الخميس عن تحالفه مع حزب ميرتس اليساري لخوض غمار الانتخابات العامة التي ستجرى في سبتمبر المقبل، ووضع نهاية للفترة الطويلة التي قضاها المبعوث الخاص إلى سوريا جيمس جيفري في أنقرة. وتشعر تركيا بالغضب من الدعم الأميركي لقوات سوريا الديمقراطية التي تستهدف ما وصفه بالحكم الفاسد. ونجح ميرتس في تحقيق بعض النتائج في الانتخابات السابقة التي جرت في أبريل الماضي حيث لعب الناخبون العرب دورا رئيسيا في ذلك (حصل على 35 ألف صوت في البلدات العربية دون احتساب أصوات المدن المختلطة)، وهو يراهن اليوم على التحالف مع باراك لتعزيز تموقعه في خارطة النيابة. ويعود باراك للساحة السياسية وهو في السابعة والسبعين من عمره من خلال تشكيل حزب جديد أطلق عليه "إسرائيل الديمقراطية". وقد دعا إلى إنشاء كتل قوي من أحزاب يسار الوسط لتحدي كتل ليكود اليميني وحلفائه.

وكتب باراك على تويتر يقول "بدأت الحملة من أجل دولة إسرائيل صباح الخميس وسبقاقت المعسكر الديمقراطي، كلنا معا وسنفوز"، وذلك في معرض